جملة جواب الشرط غير الجازم بين الإنكار والإثبات

أ. محمد خالد الرهاوي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق

مقدمة

منَ المعروف لدى الناس جميعًا أن الإعراب إبانةٌ وإفصاحٌ عن المعاني، لذلك عُرِّف بـ"الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[١]. فـ"الألفاظُ مغلقةٌ على معانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها، والأغراضُ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها"[٢]. قال ابن جني:"ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصبِ الآخرِ الفاعلَ من المفعول، ولو كان شرْجًا[٣] واحدًا لاستَبهمَ أحدُهما مِن صاحبِه"[٤].

فالنحاةُ إذًا لم يحدُّوا الإعرابَ، ويتكلَّموا على التراكيب بالنظر إلى اللفظ فحسب، بل على أساس المعنى، وهذا أمر بدهي مفروض؛ لأنَّ "اللفظ جسمٌ روحُه المعنى"[٥]، فالمبنى ليس بعيدًا عن المعنى، وليس له كيانٌ خاصٌ مستقلٌ عنه، بل متصلٌ به من حيث دلالتُه عليه. ولذلك كان النحو عندهم "ليس موضوعًا يحفل به المشتغلون بالمُثُل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الخطأ والصواب، أو يرون الصواب رأيا واحدًا. النحو مشغلةُ الفنانين والشعراء، والشعراء أو الفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو، فالنحو إبداع"[٦].

لكن مع تقدم الزمن والدراسات راح النحاة يجرِّدون النحوَ من المعاني قليلا قليلا حتى كاد يصير صناعةً محضةً، ووجدنا المعاني قد انفصلت أو فُصلت عن موطنِها الأمِّ، فإذا ما رامَ أحدٌ مدَّ جسورِ الوحدةِ بينَهما اتُّهم بالتطفُّل على صناعةِ البيان(٧)، فانبنى على هذا أن اشتهرت بيننا أعاريب كثيرة لبعض التراكيب لا تتوافق والمنهج الصحيح الذي رسمه النحاة، ولمَّا كان من الصعوبة بمكان أن يجمعها بحث كهذا مناقشة وتصحيحًا = اخترت واحدًا منها لأبين ما شاع فيه وذاع، والصواب الذي ينبغي أن يكون عليه، وهذا الذي اخترته هو الجملة التي يُدَّعى أنها جواب شرط غير جازم للأدوات "إذا، لمَّا، كلما"، لكنني مهدت قبل بيان الخطأ فيه ببيان أصول الشرط وأركانه، وأدوات الشرط غير الجازمة، والعاملَ فيها.

أولاً: أصول الشرط ومعانيه: وأهمها:

١- الإبهام: قال سيبويه:" فــ"إن" أبدًا مبهمةٌ"(٨). وقال المبرد:" إذا قلت: إن تأتني آتِك = فأنت لا تدري أيقع منك إتيان أم لا"(٩). وقال ابن يعيش:" فإن قيل: ولِمَ جوزي بــ"متى"، ولم يجازَ بــ"إذا"، وما الفصل بينهما ؟ قيل: قد تقدم أن "إذا" للزمان المعين وهو الآتي، و"متى" لزمان مبهم، فلذلك جوزي بــ"متى" ولم يجازَ بــ"إذا"(١٠).

٢- التعليق: تعليق تحقيق جواب الشرط على تحقق فعل الشرط، ففعل الشرط سابق؛ لأنه سبب، وجواب الشرط متأخر؛ لأنه مسبَّبٌ، لكنَّ الرغبة في الجواب سبب لوقوع فعل الشرط، ولا بد أن يسبق السببُ المسبَّبَ، توضيح ذلك أن قولك: إن يدرس خالد ينجح = مرتب في النفس كالآتي:

الرغبة في النجاح ـ تدفع وتسبب ← الدراسة ـ التي هي سبب ← النجاح

٣- العمل: وهو جزم الشرط والجواب لفظًا أو محلاً، ويجوز إهمال عملها في الجواب إن كان مضارعًا، وكان الشرط ماضيًا نحو قول زهير[١١]:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حرمُ

وسيبويه يرى أن جملة "يقول" مقدمةٌ رتبةً، وإن كانت متأخرة لفظًا، والتقدير: يقول ... إن أتاه خليل.[١٢]

٤- الاستقبال: لا بد أن يكون الشرط مستقبلاً في المعنى[١٣]، وإن كان ماضي اللفظ، ولذلك كان الأصل فيه أن يكون مضارعًا؛ لأن الإنسان لا يشترط على ما مضى وتحقق، بل على ما يمكن أن يتحقق، والجواب يشترط فيه ذلك لكونه معلقًا على الشرط، إذ هو من سببه، ولا يمكن تعليق حصول مسبَّبٍ متحقق في الماضي على سببٍ يمكن أن يحصل في المستقبل، ولذلك لا يصح أن يكون الشرط ماضيًا معنىً[١٤]. يقول السكاكي:" ولامتناع الجزم بتحقق المعلق بما في تحققه من شبهة قلما يترك المضارع في بليغ الكلام إلى الماضي المؤذن بالتحقق نظرًا إلى لفظه = لغير نكتة"[١٥]. ومن هذه النكت[١٦]:

أ- توخي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل:

- إما لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه، كقولك عند انعقاد أسباب الشراء: إن اشترينا كذا كان كذا وكذا.

- وإما لكون المعنى مما شأنه الوقوع والتحقق، نحو قولــك: إن مــت آلت أموالي إلى أولادي.

ب- إظهار الرغبة أو التفاؤل في وقوعه نحو قولك: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام.

ج- التعريض نحو قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ {الزمر ٣٩/٦٥}.

٥- عدم التحقق: وهذا أصل في الشرط، ولذلك لا يــصح أن يكــون الشرط جملة اسميةً، ولا ماضيًا معنىً لثبوت تحققه. يقول عبــد القــاهر:" والقول الجامع لهذه المسائل أن الجزم يكون في المعاني التي ليست بواجبة الوجود لِمَا تقدَّم من أن موضوع المجازاة بــ"إن" التي هي أم الباب أصله على أن يكون الفعل المجازى به مما يترجح بين أن يوجد وألا يوجد[١٧]، فأما ما كان واجب الوجود فلا يجوز "إن" ولا الأسماء الجازمة فيــه"[١٨]. لكنها قد تخرج على هذا الأصل، فتدخل على المجزوم بثبوته لأغــراض منها[١٩]:

- تنزيل المخاطب العالم منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى علمه، نحــو قولك لمتكبر: إن كنت من تراب فلا تتكبر، وقولك لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه.

- التجاهل عند استدعاء المقام ذلك نحو قولك: إن تفتح المدرسة أبوابها أساعد فيها الطلاب.

- التوبيخ نحو قوله تعالى:﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾{الزخرف ٤٣/٥}. على قراءة الكسر.

- تغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ﴾ {الحج ٥/٢٢}.

- إجراء الكلام على اعتقاد المخاطب، كأن يكون المخاطب غير جازم بوقوع الشرط، والمتكلم يجزم بوقوعه، نحو قولك لمن يكذبك وأنت صادق: إن صدقتُ فقل لي ماذا تفعل؟

ويلاحظ أن هذه الأغراض لا يكون الفعل معها إلا ماضيًا.

٦- الغرض المعنوي الذي يؤديه الشرط عموما هو:

أ- إفادة العموم وترك التفصيل إلى الإجمال مع الاحتراز عن التطويل. يقول الرضي:" فجعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد "إن"؛ لأنه نوع عموم أيضًا"(٢٠). يقول السكاكي:" ... والمطلوب بهذه المعممات تركُ تفصيلٍ على إجمالٍ، مع الاحتراز عن تطويلٍ: إما غيرِ وافٍ بالحصر، أو مملٍ، ألا تراك في قولك: من يأتني أكرمه، كيف تستغني عن التفصيل والتطويل في قولك: إن يأتني زيد أكرمه، وإن يأتني عمرو أكرمه، وإن يأتني خالد أكرمه، على عدد تعذر استيعابه مع قيام الإملال"(٢١).

ب- والإيجاز والاختصار: يقول ابن جني:" وكذلك الشرط في قولك مَن يقم أقم معه فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ولولا هو لاحتجت أن تقول إن يقم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ثم تقف حسيرًا مبهورًا ولمّا تجد إلى غرضك سبيلاً"(٢٢). وقال عبد المتعال الصعيدي:" ومن الناحية البلاغية ينظر إلى دلالة أدوات الشرط على تعليق الجزاء بالشرط في أخصر عبارة، فتكون نظير حروف العطف"(٢٣). فقولك: من

يدرس ينجح، أصله: شخص عاقلٌ يدرس، ثم ضمِّن معنى الشرط، فاختصر بـ"من"، وكذلك بقية أدوات الشرط. ذلك أنها صارت كحروف المعاني في تأدية معانٍ تؤديها كلمات كثيرة وكلام طويل.

ثانيًا: ألفاظ الشرط غير الجازمة: وهي:

١- لو: للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء، ولذلك قيل: هي حرف امتناع لامتناع[٢٤]، ولغلبة دخولها على الماضي لم تجزم، وأجازه بعضُ العلماء في الشعر[٢٥]. فإن دخلت على المضارع كان ذلك لنكتةٍ، ومن هذه النكت[٢٦]:

أ- الاستمرار في الماضي حينًا فحينًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ {الحجرات ٤٩/٧}.

ب- تنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في وقوع أخباره، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَـذَا بِالْحَقِّ قَالُواْ بَلَى وَرَبِّنَا﴾ {الأنعام ٦/٣٠}. ولم يتم التعبير عن هذا المستقبل بصيغة الماضي بعد تنزيله منزلته لأمرين:

- صدور الأخبار عمن لا خلاف في وقوع أخباره.
- استحضار الصورة عند المخاطب على حد ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾{فاطر ٣٥/٩}.

٢- لولا: تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى[٢٧]، نحو قول عدي[٢٨]:

لولا الحياء وأن رأسي قد عسا فيه المشيب لزرت أمَّ القاسم

٣- لوما: وهي بمنزلة "لولا"، قال الشاعر[٢٩]:

لوما الإصاخةُ للوشاة لكان لي   من بعد سخطك في رضاك رجاءُ

٤- إذا: ظرف مضمَّن معنى الشرط [٣٠]، "تجيء للوقت المعلوم المحدد الذي يقع يقينًا، ولا شك في تحقيق وقوعه" كما قال سيبويه[٣١]. وقال عبد القاهر: " ... وبـــ"إذا" فيما علم أنه كائن"[٣٢]. وقال السكاكي:" و"إذا" للشرط في الاستقبال... والأصل فيها القطع بوقوع الشرط"[٣٣]. وقد تستخدم فـــي الشرط المشكوك في ثبوته لأغراض، منها[٣٤]:

أ- الإشارة إلى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغي أن يكون مـــشكوكا فيـــه، نحو قولك: إذا كثر المطر أخصب الناس.

ب- تنزيل المخاطب منزلة الجازم الذي لا شك عنده، نحو: إذا أحسنت إلى الآخرين ملكت قلوبهم.

ج- تغليب الجازم على غير الجازم، نحو إذا كنتم على ثقة بالنصر فلا تهنوا.

د- تغليب المتصف بالشرط على غير المتصف به، نحو قولك: إذا لـــم تسافروا فسيحدث كذا وكذا.

هـــ - عدم شك المخاطب، نحو قولك: إذا أشرقت الشمس جئتك.

٥- لمَّا: ظرف لِمَا مضى من الزمان[٣٥]، يقتـــضي جملتـــين وجـــدت ثانيتهما لوجود الأولى، وهي مضافة إلى ما بعدها، ولا يليهـــا إلا مـــاضٍ لفظًا ومعنىً أو معنىً[٣٦].

٦- كلما عند بعضهم[٣٧]: وهي منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى[٣٨].

ثالثًا: العامل في "إذا، لمَّا، كلما".

- لمَّا: وهي كما سبق ظرف زمان يعمل فيه جوابه نحو: لمَّا درس خالدٌ نجح.

- إذا: اختلف في العامل فيها، فذهب الأكثرون وجمهور النحاة[٣٩] إلى أنه الفعل الثاني، وذهب المحققون إلى أنه الفعل الأول، فهي كـ"متى"، ولكلٍّ حججُه. و"إذا" المتضمنة معنى الشرط على رأي الفريقين معمول مقدمٌ في اللفظ، ورتبته التأخير بعد العامل فيه، لكنها لمَّا كانت متضمنة معنى الشرط ظلت محتفظة بتقدمها على عاملها، فرتبتها معه محفوظة لفظا، غير محفوظة نيةً، ويترجح عندي أن العامل فيها هو الفعل الثاني لأسباب، منها:

- أن "إذا" ظرفية ملازمة للإضافة، بخلاف "متى" فإنها لا تضاف البتة، إلا في خلع الأدلة كما سبق بيانه.

- أن "إذا" تجيء للوقت المعلوم كما يقول سيبويه بخلاف "متى"، فإنها تجيء للمبهم والعموم.

- أن "متى" مفيدة بنفسها، بخلاف "إذا" فإنها لا تفيد من دون إضافة تكشف إبهامها[٤٠]، ولذلك صحَّ أن نقول: متى السفرُ، ولم يصح: إذا السفرُ.

- أن "متى" مشتركة بين الشرط والاستفهام، وما كان كذلك تمتنع إضافته، بخلاف "إذا" فإنها لا تكون إلا ظرفيةً. يقول الدكتور محمد خير الحلواني:" ويجب أن ننتبه إلى أن بعض أسماء الزمان تقع شرطًا مثل "إذا"، وبعضها الآخر يقع شرطًا واستفهامًا، مثل:"متى وأيّان"، وما كان شرطًا أو استفهامًا من الظروف لا يُضاف إلى الجمل"[٤١].

ويترتب إعراب جملة الفعل الأول - على رأي من يرى أنه العامل فيها- مثل ما ترتب في "متى" وأخواتها، وأما على رأيِ جمهور النحاة فيترتب إعرابٌ لجوابها ولجواب "لمَّا" مخالفٌ لِمَا هو معروف من كونه جوابًا للشرط(٤٢)، وهو ما سيأتي بيانه وتفصيله.

رابعًا: الصحيح في إعراب جوابها:

المشهور الشائع أن جملة "نجحت" من قولك: "إذا درست نجحت" جواب شرط غير جازم، والصحيح أن هذه الجملة مستأنفة ولست جوابًا، وذلك للأسباب الآتية:

١- أن "إذا" معمولٌ للفعل نجحت في قولنا: إذا درست نجحت، وهذا المعمولٌ - وإن احتفظ برتبة التقدم لفظًا لتشرُّبه معنى الشرط الذي له الصدارة - متأخرٌ في النية، فهو على حدّ قولنا: زيدًا ضربت، وتقديم المعمول على عامله مع بقائه معمولاً له = لا يغير في إعراب الجملة، يقول أبو علي الفارسي في قول محمد بن السري:

من النفر اللائي الذين إذا همُ   يهابُ اللئام حلقة الباب قعقعوا

"فـ"قعقعوا" - وإن كان مؤخرا في اللفظ- مقدَّمٌ في التقدير"(٤٣). إضافة إلى أن العامل فيها كثيرا ما تقدم عليها، وهذا التقدُّم إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على الأصل فيها وعلى عدم عراقتها في باب الشرط(٤٤)، من ذلك قول العرجي:

ويرى اللئيمُ غنيمةً في ماله   سبَّ الكريم إذا الكريمُ أجابَه

فإن قيل: فلِمَ كثر تقديم هذه الأدوات على عاملها كثرة تفوق تقدم عاملها عليها ؟ =قلتُ: الجواب على ذلك من وجوه:

أحدها: أنه جاء من الشواهد القرآنية والشعرية الصحيحة الكثير الذي تأخرت فيه هذه الأدوات على عاملها، بل هي أكثر من أن تحصى(٤٥).

وثانيها: أن العرب تقدِّمُ ما تهتم به، قال سيبويه:" كأنَّهم يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم بشأنه أعنَى، وإن كانا جميعًا يُهمَّانِهم ويَعْنيانِهم"(٤٦). وقال السبكي:" فإن الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم"(٤٧). وهذه الأدوات كثر تقديمُها على عاملها للاهتمام بها أكثر من الاهتمام بعاملها، فكل تركيب من هذه التراكيب تقدمت فيه "إذا" إنما هو للاهتمام بالزمن الذي وقعت فيه هذه الأفعال لا بالأفعال التي وقعت في هذه الأزمان.

وثالثها: أن سبب هذا التقدم أن ما بعد هذه الأدوات سببٌ في حصول العامل فيها، ومن البدهي أن يسبق السببُ المسببَ، لا أن يقع المسبَّبُ أولا ثم سببه، وحال السبب والمسبب كحال المعاني التي تترتب في الفكر وتكون سببا للألفاظ في الذكر، فإن قيل: إن النجاح في هذه الجمل هو سبب الدراسة؛ لأنه هو الذي دفع نحوها، والسبب يسبق المسبب = قلت: ليس الأمر كذلك، فالنجاح ليس سابقا الدراسةَ، ولا يمكن أن يكون كذلك، بل الرغبة فيه هي التي وجدت قبل الدراسة ودفعت نحوها، لا النجاح نفسه، ويمكن توضيحها بالمعادلة الآتية:

الرغبة في النجاح ← الدراسة ← النجاح

ورابعها: أن الشرط له الصدارة، وهذه الأدوات متضمنة معنى الشرط، فاكتسبت من الشرط شبه الصدارة لا الصدارة، فكثر تقديمها لذلك.

٢- أن إنعام النظر في تعريف الجملة الابتدائية يجعلنا نجزم باستئنافية هذه الجملة، فهي التي تقع في ابتداء الكلام نية ولفظًا نحو: جاء زيدٌ راكضًا، أو نية لا لفظا نحو: راكضًا جاء زيدٌ. ومعنى "نية ولفظًا" عدم تقدُّم المعمول على عامله، ومعنى"نية لا لفظًا" تقدم المعمول على عامله دون أن يؤثر في إعراب الجملة كما هو واضح في المثال الثاني، و "إذا" في هذا التركيب "إذا درست نجحت" لا تخرج عن هذه القاعدة، فالعامل في"إذا" وقع في ابتداء الكلام نية لا لفظًا، وهذا متممٌ للسابق.

٣- أن "إذا" – كما سبق – العاملُ فيها الفعلُ الثاني فهي معمولة له، والمعمول ينتظم في العامل ، أي يكون جزءا منه أو كالجزء، وإعراب هذه الجملة – أعني نجحت من التركيب السالف – جوابا للشرط يجعل العاملَ تابعا في الإعراب لجزء منه، وذلك باطلٌ عقلاً، فـ"إذا" تتبع الفعل الذي يعمل فيها وتنتظم فيه. ولتقريب ذلك سأوضحه بمثال حسيٍّ، الجملة كلٌّ متكاملٌ كجسد الإنسان، فيه مركز يحرك هذه الأعضاء التي تتبع له، و"إذا ولمَّا وكلَّما" والمعمولات كلها في الجملة بمنزلة الأعضاء في الجسد كاليد مثلا، فهل تتبع اليدُ للجسدِ أم يتبعِ الجسدُ لها. إنَّ اليد ستكون تابعة للجسد الذي يحركها كيفما شاء ويؤثر فيها لا العكس.

فإن قيل: قد يقع الشيء عاملا ومعمولا في الوقت نفسه، فلا يكون ما ذهبتم إليه دليلا على بطلان ما هو شائع فيها، كأسماء المشتقات والمصدر وأدوات الشرط الجازمة التي تفيد الظرفية.

قلت: نعم ما ذُكر من وقوع المشتقات والمصادر عاملة ومعمولة = صحيحٌ، لكنَّ الفرق بينها وبين "إذا" وأخواتها أنَّ المشتقات والمصادر

تكون معمولةً لعاملٍ، وعاملةً في معمولٍ غير العامل الذي عمل فيها، فهي معمولة لشيء، عاملة في شيء آخر غيره، فقولك: جاء الرجل المجتهدُ غلامُه، فالمجتهد عامل ومعمول في الوقت نفسه، معمول للفعل جاء، وعامل في الاسم غلامه، بخلاف "إذا"، فبان الفرقُ بينهما. أما أدوات الشرط الظرفية الجازمة فقد سبق القول فيها آنفًا.

٤- أن الأصل فيها الظرفيةُ، ومعنى الشرط عارضٌ لها وليس أصيلا فيها، ثم إن هذا المعنى العارض لم يمكِّنها من أخذ حكمه؛ لأنها تفتقد لثلاثة من أصوله "الإبهام، والعمل، وعدم التحقق"، وما الشرط الذي فيها إلا توقفُ حصول الثاني على الأول في المستقبل، وهذا لا يقتصر على باب الشرط، بل في كثير من التراكيب غير الشرطية كالموصول والظرف والجار والمجرور وغير ذلك، نحو قول الشاعر(٤٨):

بعشرتِكَ الكرامَ تُعَدُّ منهم ... فلا تريَنْ لغيرِهمُ ألوفا

ألا ترى أن عدَّك من الكرام مسبَّبٌ عن عشرتهم ؟ فهل نحكم لهذا بالشرط أيضًا ؟ ومن ذلك قولك: يومَ تأتيني أكرمُك، وحين تأتيني أكرمُك، وعندما تأتيني أكرمُك.... وغيرها كثير، ففي هذه التراكيب الفعلُ الثاني مسبَّبٌ عنِ الأول ومتوقفٌ حصوله عليه في المستقبل، فهل يعطى حكم الشرط؟

٥- أن "إذا" مضافة إلى ما بعدها(٤٩)- والمضاف إليه بتقدير المصدر(٥٠)- والمضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، وبناء على ذلك فليس ثمة فعل للشرط لتكون هذه الجملة "نجحت" جوابا للشرط، فهذا

مخالفٌ لشرط الشرط في وجود فعل للشرط، أفيمكن أن تكون هناك جملة للشرط دون فعل للشرط[٥١] ؟

إن التركيب "إذا درست نجحت" يختلف من حيث الصناعة عن "إنْ درست نجحت"، ففي الأخير ثمة جملتان الأُولى الشرطُ – وهي استئنافية كما سبق بيانه– والثانيةُ الجوابُ، أمّا في التركيب الأول فليس ثمة جملة للشرط، فـ"إذا" مضافة إلى ما بعدها، وبذلك بان الفرقُ بينهما.

٦- أن "إذا" – بإجماع النحاة فيما رجعت إليه – ظرفُ زمانٍ متضمنٌ معنى الشرط، فكيف تكون هذه الجملة جوابًا لأداةٍ لا مكانَ لها فيما وُضعت فيه، أي في الشرط ؟ كيف تكون الجملة جوابا للشرط، وليس ثمة أداةٌ للشرط ؟ نعم هي متضمنةٌ معنى الشرط، وههنا أربعةُ أسئلة:

- ما التضمين ؟ وما الذي يكتسبه المتضمن بالتضمين ؟
- وهل هذا التضمنُ كافٍ لأن تُعطى"إذا" حكم الشرط ؟
- إذا كانت "إذا ولمّا" متضمنة معنى الشرط فأُعطيت حكمه، فلِمَ اختصت بأخذ هذا الحكم دون غيرها ممّا يتضمنُ معنى الشرط – وهو كثير على ما سترى – ولم يأخذ حكمه ؟

يقول ابن هشام:" قد يُشربون لفظًا معنى لفظٍ فيعطونه حكمَه، ويسمَّى ذلك تضمينًا"[٥٢]، هذه هي قاعدة التضمين، وأمثلتها كثيرة، من ذلك "ما" الحجازية لمّا تضمنت معنى ليس أخذت حكمها، وكذلك الأحرف المشبهة بالفعل "إنّ وأخواتها" لمّا شابهت الفعل أخذت حكمَه، وأدوات الشرط الجازمة لمّا تضمنت معنى "إنْ" الشرطية أمِّ الباب أخذت حكمها، وغيرُ ذلك كثيرٌ ، ولكن ما الذي اكتسبته هذه الأشياء وأخذته في التضمين

والحمل ؟ أتحولت عن أصلها وأُعربت إعرابَ ما تضمنته؟ أم أنها بقيت على حالها ؟ أي أأصبحت "ما" فعلاً لتضمُّنِها معنى ليس أم بقيت حرفًا وأخذت منه العملَ فحسب ؟ وهل أصبحت إنَّ وأخواتها أفعالاً لمشابهتها الفعلَ أم أنَّها أخذت منه العملَ فحسب ؟ وهل أصبحت "متى وأيَّان وحيثما وأينما وأنَّى" أحرفًا لتضمُّنها معنى حرف الشرط "إنْ" أم أخذت منها العملَ فحسب ؟

لقد أخذت هذه الأشياء بالتضمين والحمل العملَ ممَّا تضمَّنته وحُملت عليه، وبقيت على أصلها، وبهذا يتبين لنا أن القاعدة التي ذكرها ابن هشام – وكل قاعدة كذلك – لا تؤخذ على إطلاقها فليس في العربية شيء مطلقٌ، فكثيرٌ ممَّا يتضمنُ معنى لفظ آخر لا يُعطى حكمه، وذلك راجعٌ إلى قوة الشبه وضعفه. يقول ابن يعيش:"وليس كلُّ شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر، ولكنَّ الشبه إذا قويَ أوجبَ الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فكلَّما كان الشبهُ أخصَّ كان أقوى، وكلما كان أعمَّ كان أضعفَ"[٥٣]. ويقول ابن هشام:" وليس بلازمٍ أن يعطى الشيء حكم ما هو بمعناه " [٥٤]، ويقول المرادي: "وإنما لم يجزم بها لمخالفتها "إنْ" الشرطية..."[٥٥]، ويقول سيبويه:" وسألته –أي الخليل – عن "إذا" ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال: الفعل في "إذا" بمنزلته في "إذ" إذا قلت أتذكر إذ تقول، فـ"إذا" فيما تستقبل بمنزلة "إذ" فيما مضى، ويبين هذا أن "إذا" تجيء وقتا معلوما، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البسرُ =كان حسنا، ولو قلت: آتيك إن احمرَّ البسر =كان قبيحا ، فـ"إن" أبدا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء، و"إذا" توصل بالفعل "[٥٦].

إذًا لضعفِ الشبه بين هذه الأدوات والشرط لم تأخذ حكم الشرط، ولو كان شبهُها به قويًا لأخذت حكمه، فبطلت بذلك شرطيتها، ومن ثَمَّ امتنع أن يكون لها جواب من حيث الصناعة.

وأما ما يتضمن معنى الشرط ولم يأخذ حكمه فكثيرٌ، من ذلك لفظ "كل" والاسم الموصول، ولقوة الشبه بينه وبين الشرط كثيرًا ما يلتبس باسم الشرط كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ﴾{النحل ١٦/٥٣}، والفاء تلزم في جواب الموصول في كل ما وجب أن تقترن به في جواب الشرط، ولذلك عدها سيبويه رابطةً لتضمُّن الموصول معنى الشرط. يقول:" الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء...ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾{البقرة ٢/٢٧٤}(٥٧). بل إنَّ الموصول وردَ جازمًا لتضمُّنه معنى الشرط في قول الشاعر(٥٨):

خالي لأنت ومن جريرٌ خالُهُ ينلِ العلاء ويكرمِ الأخوالا

وقول الآخر(٥٩):

كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تُصبْه على رغم عواقبُ ما صنع

ومن ذلك لفظ "كل" يقول سيبويه: "ومن ذلك قوله: كلُّ رجلٍ يأتيك فهو صالحٌ ، وكل رجلٍ جاء فله درهمان؛ لأن معنى الحديث الجزاءُ "(٦٠)، ومن ذلك "إذ" في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحمته﴾{الكهف ١٨/١٦}، وقول الشاعر(٦١):

فيا ربٌّ إذ صيَّرت ليلى هي المنى فزني بعينيها كما زنتها ليا

وظروف الزمان عموما نحو قولك: حين تدرس تنجح، وعندما تـدرس تنجح، ويوم تدرس تنجح، وكذلك الجار والمجرور نحو قول الشاعر(٦٢):

بعشرتِكَ الكرامَ تُعَدَّ منهم فلا تُرَيَنْ لغيرهمُ ألـوفـا

أليس المعنى: إن تعاشر الكرام تعد منهم، وغير ذلك مما يتضمن معنى الشرط كثيرٌ. فكل هذه التراكيب فيها معنى الشرط، فلِمَ لم تُعـطَ حكمـه كـ"إذا" مادام شبهها جميعها لم يقوَ لدرجة تمكنها من أخذ حكم الشرط ؟

فإن قيل: "إذا" ظرف زمان، و"متى وأيان" كذلك فلِـمَ أعطيـت "متـى وأيان" حكم الشرط وعمله دون "إذا" ؟ =قلت: إن "متى وأيان" أخذتا حكـم الشرط لِمَا فيهما من الخصوصية في الشرط في الدلالـة علـى الزمـان المبهم، بخلاف "إذا"، فإنها تجيء للزمن المعلوم. يقول ابن يعيش:" فـإن قيل: ولِمَ جوزي بـ"متى" ولم يجازى بـ"إذا"، وما الفصل بينهما ؟ قيل: قد تقدم أن "إذا" للزمان المعين وهو الآتي، و"متى" لزمان مبهم، فلذلك جوزي بـ"متى" ولم يجازَ بـ"إذا"(٦٣). وقال الرضي:" وإنما وجب إبهام كلمـات الشرط؛ لأنها كلها تجزم لتضمنها معنى "إن" التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن منه المقطوع به"(٦٤).

٧- أنَ الأصل في الشرط أن يكون لمستقبلٍ مبهمٍ لا يُرجـى تحققُـه، بخلاف "إذا"، فإنَّها للوقت المعلوم، ولِمَا رُجِّح أو تُيُقِّن وجودُه، ولذلك لمَّـا كان انشقاقُ السماء واقعًا لا محالة استُخدمت "إذا" في الحديث عـن قيـام الساعة، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾{الانـشقاق ١/٨٤}، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾{الزلزلة ١/٩٩}، و﴿إِذَا

جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ... فَسَبِّحْ..﴾ {النصر ١١٠/١-٣}، وقد تحقق النصر والفتح، ولو استخدمت "إن" مكان "إذا" في هذه الآيات الكريمة لاختل الكون اختلالا عظيمًا، إذ لا يكون باستخدامها يقين بانشقاق السماء وزلزلة الأرض – أي قيام الساعة – ولا كان نصرُ النبي صلعم وفتحُ مكة، يقول ابن يعيش:ألا ترى إلى قوله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾{التكوير ٨١/١}، و﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾{الانشقاق ٨٤/١}، لو وضع مكان "إذا" "إن" فقيل: إنِ الشمس كورت، وإنِ السماء انشقت = لم يحسُن؛ لأنك تجعل ما هو متيقنُ الوجود مشكوكًا فيه "[٦٥].وكذلك "لمَّا" فهي لا تدخل إلا على متحقق الوقوع، فكيف يمكن أن يُشترط على ما ثبت مضيُّه، وشرطُ الشرطِ الاستقبالُ ؟

٨- أن سيبويه جزم باستئناف جواب الشرط الجازم[٦٦] في نحو قولهم: إن قام زيدٌ أقومُ، وقول زهير[٦٧]:

وإن أتاه خليل يوم مسغبة   يقولُ لا غائب مالي ولا حرم

لعدم العمل في الجواب، وإذا كان هذا في الشرط الجازم لعدم عمله فهو أولى فيما لا يعمل مطلقًا، ولا ينتقض هذا بعمل "إذا" في قول الشاعر[٦٨]:

استغنِ ما أغناك ربك بالغنى   وإذا تصبك خصاصةٌ فتحمَّلِ

لأنه ضرورة لا يلتفت إليها[٦٩]، ولا يعول عليها؛ لأنها تبيح ما لا يباح.

٩- أن النحاة الأوائل عندما صرحوا بجوابها ربما قصدوا جوابَها من حيث المعنى لا من حيث الإعراب، يقول ابن هشام في "كلَّما":"... وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى" [٧٠]. بل إن ابن الحاجب قد صرَّح بأنَّ "إذا" هذه غير شرطية، فلا تحتاج إلى جواب[٧١].

١٠- أن ثمة أساليب لا يصح فيها إلا تقديم العامل في "إذا" نحو : مالك، ومالهم، فهذه الأساليب تلزم الحال بعدها نحو مالك مورقًا. واعتبارُ "إذا" شرطيةً فيها يخلُ بشرط الحال، ولذلك لا بدَّ من تقدير العامل في "إذا" مقدمًا عليها –وإن تأخَّر لفظًا – لوقوعه حالاً، ولمنع الإخلال بشرط الحال، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ﴾ {التوبة ٩/٣٨}، فجملة "اثَّاقلتم" هي الواقعة حالا لا جملة الشرط، والتقدير: مالكم اثَّاقلتم حين قيل لكم: انفروا .. ؟ ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ {الكهف ١٨/١٧}، فـ "إذا" ظرف زمان متضمنٌ معنى الشرط متعلقٌ بـ "تزاور" مقدم لفظا، مؤخر رتبة، وجملة "تزاور" حالية، والتقدير: وترى الشمس تزاور عن كهفهم ذات اليمين إذا طلعت، وتقرضهم ذات الشمال إذا غربت.

١١- أنَّ مقارنةً بسيطةً بين "إذا" و"لمَّا" و"إنْ" أمِّ باب الشرط تُظهر الفرق الواسع بينهما:

إذا ولمَّا	إنْ الشرطية
لما رُجِّح أو تُيُقن وجوده ولذلك كثر مجيء الماضي بعدها لدلالته على الوقوع والحصول قطعا، وأمَّا لمَّا فإنها لا تدخل إلا على المتحقق لذلك قال سيبويه: فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره.	لِمَا يشك بوقوعه في المستقبل، ولذلك كثر مجيء المضارع بعدها حتى عدَّ أصلا، وذلك لاحتمال الشك في وقوعه.

لا تعمل مطلقا إلا في الضرورة ، والضرورة لا يلتفت إليها، ولا يعول عليها ؛ لأنها تبيح ما لا يباح.	تعمل، وهو الأصل؛ لأنها حرف مختصٌ.
أسماء مضافة إلى ما بعدها، ومن ثَمَّ فليس ثمة فعل للشرط؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة.	حرف لا يضاف، وبعده جملتان، الأولى جملة الشرط- وهي استئنافية- والثانية جواب للشرط.
أسماء، والأصل فيها أن تكون معمولة.	حرف لا يتأثر بالعوامل، ويؤثر في غيره.
"لمَّا" لا تدخل إلا على الماضي	يشترط فيها الاستقبال
الزمان المعين	الزمان المبهم

ولعل ما سبق ذكره كافٍ لبيان بطلان إعراب جملة الفعل العامل في "إذا، ولمَّا" جوابًا لشرط غير جازم، وصحة الاستئناف فيها.

أمَّا وقوع ((لو ولولا ولوما)) أدوات للشرط غير الجازم فلِمَا بينهن وبين الشرط من المشابهة المعنوية، فكلاهما يفيد نفي وقوع الجواب لعدم وقوع الشرط.

فالأصل في"لو" أن تكون لامتناع وقوع جواب الشرط لامتناع وقوع فعل الشرط، وكذلك "لولا ولوما" تفيدان امتناع وقوع الجواب لوقوع الشرط، فلمَّا كانت هذه الأدوات تدخل على غير متحقق، وأفادت العموم

الذي يفيده الشرط، وعقد السببية والمسببية، والتقت مع "إن" الشرطية في هذه الجوانب حُمِلَت عليها في التركيب لا في العمل، وسببُ امتناع عمل "لو" أنَّها تفيد الماضي، والأحرفُ العاملة تفيد المستقبل، والماضي والمستقبل متضادان، فحُملَ الماضي الذي في "لو" على نقيضه المستقبل الذي في "إن" الشرطية من حيث التركيبُ لا من حيثُ العمل، والعرب تحمل على النقيض كما تحمل على النظير، ثمَّ حملت ((لولا ولوما)) على ((لو)) لاطراد الباب .

فإن قلت:قد بينت فيما سلف تناقُضَ "إذا" و"إن" الشرطية فلِمَ لم تحمل إذا على نقيضتها "إن" كما حملت لو عليها ؟

قلت: جاز حملُ "لو" على "إن"؛ لأنَّهما حرفان، والحرفُ – كما سبق – لا يكونُ معمولاً لشيءٍ؛ لأنَّه لا يُخبر به ولا يُخبر عنه، والاسم يُخبر به وعنه، فانحطَّ الحرفُ عن الاسم درجةً، وسما الاسمُ على الحرف علوًّا، والأصلُ في الحمل حملُ الأدنى على الأعلى لا العكسُ .

المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي، تح: مصطفى شيخ مصطفى، دار الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح: د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١، ١٩٩٨م.

٣- الأصول في النحو: لابن السراج ٣١٦ هـ، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤ ١٩٩٩م.

٤- إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي بحلب، الطبعة الخامسة ١٩٨٩م.

٥- أمالي ابن الشجري: لابن الشجري(٥٤٢هـ)، تح: د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د.ط.ت.

٦- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تح: د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين بدمشق، ط١ ، ٢٠٠٥م.

٧- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان (٧٤٥هـ) ، دار الفكر – دمشق ، د. ط ٢٠٠٥م.

٨- والبرهان في علوم القرآن: للزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.

٩- الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م

١٠- دلائل الإعجاز: لبعد القاهر الجرجاني(٤٧١ أو ٤٧٤هـ) ، تح: محمود شاكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة) ، د.ط.ت

١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل (٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (نسخة مصورة).

١٢- شرح الكافية: للرضي الاستراباذي ٦٨٨ هـ، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، د.ط.ت.

١٣- شرح المفصل: لابن يعيش ٦٤٣هـ، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، د.ط.ت.

١٤- كتاب الشعر: لأبي علي الفارسي ٣٧٧هـ، تح: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ ١٩٨٨م

١٥- العلل في النحو: لأبي الحسن الوراق، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر ببيروت، دار الفكر بدمشق، ط١، ٢٠٠٠م

١٦- الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب ببيروت، د.ط.ت.

١٧- لسان العرب: لابن منظور، دار صادر ببيروت، ١٩٦٨م.

١٨- مالم ينشر من الأمالي الشجرية: تح: د. حاتم صالح الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث، ١٩٧٤م.

١٩- المختار من أبواب النحو: د. محمد خير الحلواني، مكتبة دار الشروق ببيروت، ط١، ١٩٧٥م.

٢٠- مصطلحات نقدية من التراث الأدبي العربي: محمد عزام، وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٩٥م.

٢١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، تح: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق تهران ، ط٥، ١٣٧٨هـ.

٢٢- مفتاح العلوم للسكاكي ٦٢٦ هـ، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١ ٢٠٠٠م.

٢٣- المفصل في علوم البلاغة: د. عيسى العاكوب، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠م.

٢٤- المقتصد في شرح الإيضاح: للجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان، بغداد ١٩٨٢م.

٢٥- المقتضب: للمبرد ٢٨٥هـ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د.ط.ت.

٢٦- - المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم للتفتازاني، تح: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١ ٢٠٠١م.

٢٧- النحو والدلالة: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

*****

الهوامش:

1) الخصائص ١/٣٥، وانظر: الإيضاح في علل النحو ص٩١، وشرح المفصل ١/٥١ و ٧٢

2) دلائل الإعجاز ص ٢٨ بتصرف يسير جدًا.

3) يريد: نوعا واحدًا.

4) الخصائص ١/٣٥

5) مصطلحات نقدية من التراث الأدبي العربي ص ٤٦٢ عن ابن رشيق عن ابن طباطبا.

6) النحو والدلالة ص٥ (القول للدكتور مصطفى ناصيف صدّر به محمد حماسة كتابه وليس لحماسة نفسه).

7) يقول ابن هشام: ((... وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان)). مغني اللبيب ص ٨٥٣ .

8) الكتاب ٣/٦٠.

9) المقتضب ٢/٥٦، والبرهان ٢/٢٦٠، وأسلوب الشرط ص٣٣.

10) شرح المفصل ٤/١٠٦ .

11) الكتاب ٣/٦٦

12) الكتاب ٣/٦٦-٦٨، ومغني اللبيب ٢/٥٠٥، والمبرد يرى أنه على حذف الفاء الرابطة مع صدر الجملة الاسمية التي هي جواب الشرط، والتقدير: إن أتاه خليل فهو يقول.

13) مفتاح العلوم ص ٣٤٦

14) أسلوب الشرط ص ٢٣٧

15) مفتاح العلوم ص ٣٤٦
16) مفتاح العلوم ص ٣٥٢، والمطول ص٣٢٧-٣٢٨، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٩٨-١٩٩
17) انظر قول المبرد في الإبهام في الصفحة السابقة.
18) المقتصد ١١٩/٢
19) مفتاح العلوم ٣٤٦-٣٤٨، والمطول ص٣٢٠-٣٢٢، والمفصل في علوم البلاغـة ص ١٩٥-١٩٧.
20) شرح الكافية ٩٠/٤-٩١
21) مفتاح العلوم ص ٣٥١
22) الخصائص ٨٢/١، وانظر: شرح الكافية ٩١/٤
23) بغية الإيضاح ١٨٦/١ عن أسلوب الشرط ص ٢٢٠
24) مغني اللبيب ٣٣٧/١ وما بعدها
25) مغني اللبيب ٣٥٧/١
26) المفصل في علوم البلاغة ص٢٠٠-٢٠١
27) مغني اللبيب ٣٥٩/١
28) مغني اللبيب ٢٢٩/١
29) مغني اللبيب ٣٦٤/١
30) الارتشاف ١٤٠٨/٣
31) الكتاب ٦٠/٣
32) دلائل الإعجاز ص ٨٢
33) مفتاح العلوم ٣٤٧
34) أسلوب الشرط ص ٢٣٣، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٩٧
35) هذا قول ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني، ومذهب سيبويه أنها حرف وجود لوجـود، أو حرف وجوب لوجوب . انظر: الكتاب ٢٣٤/٤، والأصول ١٥٧/٢ و١٧٩/٣، وكتـاب الـشعر ٧٠/١، وشرح الكافية ٢٣٠/٣، والارتشاف ١٨٩٦/٤- ١٨٩٧، ومغني اللبيب ٣٦٩/١.
36) أعني المضارع المجزوم بـ"لم".
37) انظر: مالم ينشر من الأمالي الشجرية ص ٧، شرح الكافية ١٩٧/٣، وإعراب الجمـل وأشـباه الجمل ص٢١٧.
38) مغني اللبيب ٣٦٦/١.

39) الارتشاف ١٤١١/٣.

40) الارتشاف ١٤٠٨/٣.

41) المختار من أبواب النحو ص٩٣.

42) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٩٦ وما بعدها.

43) كتاب الشعر ص ٤٠٦ – ٤٠٧.

44) شرح الكافية ٩٦/٤.

45) انظر: نظرية النحو القرآني، فقد جمع مؤلفه أحمد مكي الأنصاري شواهد كثيرة.

46) الكتاب ٣٤/١، و دلائل الإعجاز ص ١٠٧.

47) انظر: الإتقان ص٥٢٥.

48) شرح ابن عقيل ١٠٠/٢.

49) الكتاب ٦٠/٣ و٢٣٢/٤.

50) انظر: المقتضب ١٧٦/٣، والأصول ١١/٢، والإيضاح في علل النحو ص١١٣ و١١٦، والعلل في النحو ص٢٨٥، وأمالي ابن الشجري ٣٨٦/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩١/١ ، والبحر ٧٨/١.

51) ولا ينتقض هذا بلولا ولوما فالحديثُ عنهما مضى قسم منه، وقسم آخر آتٍ، إن شاء الله.

52) مغني اللبيب ٨٩٧/٢.

53) شرح المفصل ٥٨/١.

54) مغني اللبيب ٨٨٩/٢.

55) الجنى الداني ص ٣٦٧.

56) الكتاب ٦٠/٣.

57) الكتاب ١٣٩/١ – ١٤٠ و١٠٢/٣-١٠٣.

58) شرح ابن عقيل ٢٣٧/١.

59) البحر ١٢٦/١.

60) الكتاب ١٣٩/١-١٤٠ و١٠٣/٣.

61) اللسان (زين).

62) شرح ابن عقيل ١٠٠/٢.

63) شرح المفصل ١٠٦/٤ .

64) شرح الكافية ٩٠/٤.

65 شرح المفصل ٤/١٠٦ .

66) الكتاب ٣/٦٦- ٦٨، ومغني اللبيب ٢/٥٠٥.

67) الكتاب ٣/٦٦.

68) مغني اللبيب ١/١٢٨.

69) الكتاب ٣/٦١- ٦٢.

70) مغني اللبيب ١/٢٦٦.

71) مغني اللبيب ١/١٣٣.